

الْقَاعِدَةُ التَّالِثَةُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ظَاهِرُ النُّصُوصِ مُرَادٌ أَوْ ظَاهِرُهَا لَيْسَ بِمُرَادٍ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَفْظُ الظَّاهِرِ فِيهِ إِجْمَالٌ وَأَشْتِراكٌ^[١].

الخلاصة في هذه القاعدة: أنَّ مَا جاء بالكتاب والسنَّة مِنْ أَسْمَاءِ الله وصفاته وغيرها من أمور الغيب الواجب علينا أن نؤمن به وإن لم نفهم معناه إن فهمنا معناه فهذا خَيْرٌ وإن لم نفهم فعلينا أن نُسلِّمُ، وأما مَا تَنَازَعَ فِيهِ النَّاسُ الْمُتَأْخِرُونَ من هذه الكلمات فالواجبُ نحوها:

بالنسبة للفظ: نَتَوَقَّفُ فِيهِ لَا تُبْتُهُ وَلَا تَنْفِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ تَنْفِيهِ وَلَا إِثْبَاتِهِ، فموقتنا نحن أن نتوقف.

وبالنسبة لمعناه: الواجبُ أن نستقصِّ نسأَل عنَّ الَّذِي أَرَدَهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ حَقًّا يَلِيقُ بِالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَالواجبُ قبولُه وإن لم يُرِدْ حَقًّا بل أَرَادَ مَا يُنَافِي كَمَالَ الله فَالواجبُ علينا أن نُرُدَّهُ إلى هذه القاعدة، مثل المؤلَّف للقاعدة بمثالين:

المثال الأول: الجهة، وتحت هذا المثال شيئاً.

والمثال الثاني: الحَيْزُ، الحَيْزُ نقول له: ماذا تُريدُ بِأَنَّ اللَّهَ يَحِيزُ؟ إنْ أردتَ أنَّ الْمَخْلُوقَاتِ تَحْوِزُهُ فهذا باطِلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَحْوِزَهُ الْمَخْلُوقَاتُ، وإنْ أردتَ أَنَّه مُنْحَازٌ أي: بِمَكَانٍ بَيْنَ مِنْ الْخَلْقِ عَالِيٍ عَلَيْهِمْ فَالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَمَا قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ بَيْنَ مِنْ خَلْقِهِ، وَالْمَعْنَى أَنَّا نُقْرَرُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ هِيَ طَرِيقَةُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ.

[١] **الْقَاعِدَةُ التَّالِثَةُ:** إذا قَالَ الْقَائِلُ: ظَاهِرُ النُّصُوصِ مُرَادٌ أَوْ ظَاهِرُهَا لَيْسَ بِمُرَادٍ، هذه أَيْضًا نُقطَةٌ مُهِمَّةٌ.

إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: مَا تَقُولُونَ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ هَلْ ظَاهِرُهَا مُرَادٌ أَوْ ظَاهِرُهَا لَيْسَ بِمُرَادٍ فَمَاذا نَقُولُ؟

فَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ يَعْتَقِدُ أَنَّ ظَاهِرَهَا التَّمْثِيلُ بِصِفَاتِ الْمُخْلُوقِينَ أَوْ مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِمْ فَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ^[١].

وَلَكِنَّ السَّلْفَ وَالْأَئِمَّةَ لَمْ يَكُونُوا يُسَمُّونَ هَذَا ظَاهِرَهَا وَلَا يَرَّتَضُونَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ كُفْرًا وَبَاطِلًا. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ الَّذِي وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ لَا يَظْهُرُ مِنْهُ إِلَّا مَا هُوَ كُفْرًا وَضَلَالٌ^[٢].

نَقُولُ لَهُ: لفظ الظَّاهِرِ فيه إِجْمَاعٌ وَاشْتِراكٌ، وَضَدُّ الإِجْمَاعِ التَّفَصِيلُ وَالبِيَانُ، وَالاشْتِراكُ يَعْنِي: بَيْنَ مَا يَصِحُّ وَمَا لَا يَصِحُّ، وَضَدُّ الاشْتِراكِ الصَّرِيحُ؛ لِأَنَّ الصَّرِيقَ هُوَ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، وَغَيْرُ الصَّرِيقِ يَكُونُ مُشْتَرِكًا.

[١] الَّذِي يَقُولُ: ظَاهِرُ النُّصُوصِ مُرَادٌ أَوْ غَيْرُ مُرَادٍ؟ نَقُولُ لَهُ: مَاذَا تَرِيدُ بِالظَّاهِرِ؟

إِنْ أَرَدْتَ بِالظَّاهِرِ أَنْ يُشَيِّهُ صِفَاتِ الْمُخْلُوقِينَ؛ فَهَذَا لَيْسَ بِمُرَادٍ قَطْعًا، يَعْنِي: لَوْ أَرَدْتَ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَنَ يَدَاهُ مَبْشُوتَانِ﴾ [الْمَائِدَةَ: ٦٤]، أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْيَدَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ كَأَيْدِي الْمُخْلُوقِينَ، أَوْ أَنَّهَا أَيْدِي يَلْحَقُهَا مَا يَلْحُقُ أَيْدِي الْمُخْلُوقِينَ مِنَ التَّعْبِ وَالْإِعْيَاءِ وَالْعَيْبِ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ؛ فَهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ قَطْعًا؛ لِأَنَّ فِيهِ تَشْبِيهًًا، وَلَا نَهِيٌّ يُنَافِي كَمَالَ اللَّهِ وَهَذَا نَفْصُ.

وَإِنْ أَرَدْتَ بِالظَّاهِرِ أَنْ ثَبِيتَ اللَّهَ تَعَالَى صِفَاتِ الْكَمَالِ عَلَى وَجْهِ يَلْيِقُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَمْثِيلٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، دُونَ مُشَابِهَةِ الْمُخْلُوقَاتِ، فَثَبِيتُ الظَّاهِرَ مِنْ (الْيَدِ) عَلَى وَجْهِ يَلْيِقُ بِاللَّهِ بِلَا مُشَابِهَةٍ لِلْمُخْلُوقِينَ، وَنَكِيلُ الْكِيفَ إِلَى اللَّهِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الظَّاهِرُ هُوَ الْمُرَادُ، وَهَذَا مَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئْمَمُهُ.

[٢] يَقُولُ: مَاذَا تُرِيدُ بِالظَّاهِرِ حَتَّى تَقُولَ لِكَ نَحْنُ أَنَّهُ مُرَادٌ أَوْ غَيْرُ مُرَادٍ؟ إِنْ قَالَ:

وَالَّذِينَ يَجْعَلُونَ ظَاهِرَهَا ذَلِكَ يَغْلَطُونَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

تَارَةً يَجْعَلُونَ الْمَعْنَى الْفَاسِدَ ظَاهِرَ الْلَّفْظِ، حَتَّى يَجْعَلُوهُ مُحْتَاجًا إِلَى تَأْوِيلٍ
يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَلَا يَكُونُ كَذِلِكَ.

وَتَارَةً يَرُدُّونَ الْمَعْنَى الْحَقَّ الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ الْلَّفْظِ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ بَاطِلٌ [١].

أُريد بالظاهر ما يفهم منها من مشابهة المخلوقين أو من أنها يلحقها ما يلحق أيدي المخلوقين.

فالجواب: أن هذا غير مراد بلا شك إذا كنت تعتقد أن هذا ظاهرها قلنا: «بَلْ يَدَاهُ مَبْشُوتَاتٍ» لا يراد بها ظاهره، ولكننا نريد أن نغير مفهومك أنت، كونك تعتقد أن هذا ظاهره خطأ لماذا؟

يقول: لأن «السَّلْفَ وَالْأَئِمَّةَ لَمْ يَكُونُوا يُسْمُونَ هَذَا ظَاهِرَهَا وَلَا يَرَضُونَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ كُفْرًا وَبَاطِلًا».

أهل السنة لا يرضون ولا يرون أن هذا هو ظاهر النصوص، لا يرضون تفسير قوله: «بَلْ يَدَاهُ» بأن له يدا تشبه يد المخلوقين، أو يدا يعتريها النقص كما يعتري أيدي المخلوقين، لا يرضون هذا لأن الله كفر وضلال وباطل، ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله وكلام رسوله في أسماء الله وصفاته كفرا وباطلا!

[١] الذين يقولون: إن هذا ظاهر النصوص يغلطون من وجهين:

الأول: أنهم يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ؛ والمعنى الفاسد: التشبيه أو إمكان العيب، فيجعلونه ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجا إلى تأويل يخالف الظاهر، ويقولون: ظاهر اللفظ كذا؛ يعني: من التشبيه فحيثما يحب أن نؤول ونقول: هذا النص

فَأَلَّا وَلَ كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ: «عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي» الْحَدِيثُ^(١).

يحتاج إلى تأويلٍ، ونضربُ المثلَ باليدِ.

وإذا قالوا: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوتَانِ» [المائدة: ٦٤]، ظاهر النص أن اليدين تُشَيَّهُ أيدي المخلوقين.

فنقولُ: إنكم تغلطون حيث زعمتم أنَّ هذا ظاهرُ اللفظِ؛ لأنَّ هذا كُفرٌ ولا يمكنُ أن يكونَ ظاهرَ اللفظِ، لكنَّ المشكَّلَ أنهم يعتقدونَ أنَّ هذا ظاهرُ اللفظِ، فلما اعتقدُوا ذلك قالوا: يجبُ أن يُؤَوَّلَ، لأنَّه يقولُ: بل يَدَاهُ ظاهِرَة، أَنَّ الرَّادَ إثباتُ يَدَ تُشَيَّهُ أيدي المخلوقين، فيجبُ أن نُؤَوَّلَ ونقولُ: الرَّادُ باليدِ القُوَّةُ؛ فرارًا من التَّشبيهِ، بحيثَ اعتقدوا أنَّ ظاهرَ القرآن تُشَبِّهُ اللهُ بالخلقِ في هذه الصَّفاتِ.

ومعلومُ أنَّ الَّذِي يعتقدُ أنَّ هذا ظاهرَ القرآن يجبُ عليه أن يُؤَوَّلَ؛ لأنَّ هذا الظاهر لا يليقُ باللهِ.

والوجهُ الثاني: تارةً يُؤَوِّلُونَ المعنى الفاسدَ باعتقادِهِمْ إلى معنى يَرَوْنَهُ لَيْسَ فاسدًا، كتأويلِ اليَدِ بالقوَّةِ، وتارةً يُرُدُّونَ المعنى الحقَّ لاعتقادِهِمْ أنه باطلٌ، فمثلاً إذا قلنا: قوله «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوتَانِ» معناهُ اليَدُ الحقيقةُ اللاقعةُ باللهِ بدونِ تَشبيهٍ؛ فلأنَّه يُرُدُّونَ هذا لاعتقادِهِمْ أنه باطلٌ، ومثلَ المؤلَّفُ بمثالَينِ:

[١] المثلُ الأوَّلُ: أنَّهم يَقُولُونَ: إنَّ الماضي المتصلُ بالضمير يكونُ على حسبِ المضارعِ، فأنت تقولُ: بَجَعَ يَجُوعٌ فنقولُ: (جُعْتُ)، (قَامَ-يَقُومُ-قُمتُ)، كذا: (كَانَ-يَكُونُ-كُنْتُ)، تقولُ: (نَامَ-يَنَامُ-نِمْتُ)؛ لأنَّ ينام بالفتحِ (خَافَ-يَخَافُ-خَفْتُ)،

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والأداب، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩).

وفي الآخر: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ أَوْ قَبَّلَهُ فَكَانَهُ صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»^(١).
وقوله: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»^(٢).

نقول: خف الله، ولا تقل: خف الله؛ لأنها على حسب المضارع، فترى (نام، ينام) أصل نام الفتح، أصل نام (نوم، ينوم) فعلية تكون (نمت)؛ لأن أصلها الكسرة هنا (جاء يجوع)؛ لأن المضارع بالواو فهي واوية، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يجوع، فهم يقولون: إن هذا اللَّفْظ ظاهِرُه مستحيل على الله، فيجب أن يؤوَّل.

[١] فيها توزيع، فكانت صافحة الله، أو قبل يمينه.

[٢] قوله: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» هذه ثلاثة أمثلة، يقولون: إن ظاهرها معنى باطل، فيجب أن يؤوَّل.

أولاً: الجوع؛ لا شك أنه لا يجوز إثباته لله؛ لأن الله يطعم ولا يطعم، فلا يمكن أن يجوع؛ لأن الجوع نقص لا يجوز الله.

والثاني: حديث «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ صَافَحَهُ أَوْ قَبَّلَهُ فَكَانَهُ صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»، فهذا الحديث لا يصح مرفوعا إلى الرَّسُول ﷺ، ولكن رَحْمَةُ الله أتى به تمثيلا لهؤلاء الذين مثلوا بهذا الحديث، وفي الحقيقة كان عليه -يرحمه الله- أن يبين أن هذا الحديث لا يصح، فإذا بين أنه غير صحيح يسلم من الأصل، لكنه أتى به ليرد عليهم.

(١) أخرجه أبو بكر بن خلاد في الغوائد (١/٢٢٤)، وابن عدي (٢/١٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، رقم (٦٩٢١).

أي: هم ظنوا أنَّ ظاهرَ الحديثِ أنَّ الحجرَ نفسهُ يمينُ اللهِ، ولكنْ عندَ التأملِ لا يدلُّ الحديثُ على مَا ذكرُوا:

أولاً: لأنَّه قالَ: «يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»، ومعلومُ أنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ، فِيمِينُهُ فِي السَّمَاءِ، لا يمكنُ أن تكونَ فِي الأرضِ.

وقولُه: «فَكَانَتِ صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَلَ يَمِينَهُ» يدلُّ أيضًا على أنَّه ليسَ يمينَ الله؛ لأنَّ المُشَبِّهَ غيرَ المُشَبِّهِ به، فثبتَ بحمدِ الله أنَّ هذا الحديثَ لا يحتاجُ إلى تأويلٍ؛ لأنَّ المعنى الفاسِدُ الَّذِي اعتَقَدوه دالًا عَلَيْهِ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَبَيْنَ أَنَّ هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تأويلٍ.

وعلى أَنَّه يقولُ: إنما جاءَ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وَحَتَّى لو فُرِضَ أَنَّه صَحَّ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ -وَلَا أَظُنُّه يَصِحُّ- فإننا قد نقولُ: إنَّ ابنَ عَبَّاسٍ إِذَا قَالَ مثَلَّ هَذَا القُولُ حُكْمٌ لَهُ بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ مثَلَّ هَذَا القُولِ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، وَفِي الْمُصْطَلِحِ أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا قَالَ قَوْلًا لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ فَحُكْمُهُ الرَّفْعُ، فَهُوَ مرفوعٌ حُكْمًا لَكُنْ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا القائلُ مَعْرُوفًا بِالْأَخْذِ عَنِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ.

وقد ذَكَرُوا أَنَّ ابنَ عَبَّاس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أَهِيهِ- مَنْ أَخْذَ عَنِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ، معَ أَنَّ الْبَخَارِيَّ ذَكَرَ عَنْهُ أَنَّه لَا يَرْضِي أَنْ يُؤْخَذَ الدِّينُ عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

فَأَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، وَعَهْدِي بِهِ أَنَّ سَنَدَهُ ضَعِيفٌ وَلَا يَصِحُّ، حَتَّى لَا عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَكِنْ عَلَى فَرْضِ صِحَّتِهِ هَلْ يُفْهَمُ مِنْهُ مَا فَهَمَ هُؤُلَاءِ مِنَ أَنَّ الْحَجَرَ يَمِينُ اللهِ حَقًّا؟

وَالجَوابُ: لَا، إِذْنٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تأويلٍ.

فَقَالُوا: قَدْ عِلِّمْتَ أَنْ لَيْسَ فِي قُلُوبِنَا أَصَابِعُ الْحَقِّ، فَيَقُولُ لَهُمْ: لَوْ أُعْطِيْتُمُ النُّصُوصَ حَقَّهَا مِنَ الدَّلَالَةِ لَعَلِمْتُمُ أَنَّهَا لَمْ تَدْلُ إِلَّا عَلَىْ حَقٍّ.

أَمَّا الْوَاحِدُ فَقَوْلُهُ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَانَهَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ» صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ لَيْسَ هُوَ صِفَةً لَلَّهِ وَلَا هُوَ نَفْسٌ يَمِينَهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»، وَقَالَ: «فَمَنْ قَبَّلَهُ وَصَافَحَهُ فَكَانَهَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشَبَّهَ لَيْسَ هُوَ الْمُشَبَّهُ بِهِ، فَفِي نَفْسِ الْحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ مُسْتَلِمَهُ لَيْسَ مُصَافِحًا لِلَّهِ؛ وَأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ نَفْسٌ يَمِينَهُ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ ظَاهِرُهُ كُفْرًا؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّأْوِيلِ.

مَعَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا يُعْرَفُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؟

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْآخَرُ: فَهُوَ فِي الصَّحِيفَ مُفَسَّرًا: «يَقُولُ اللَّهُ: عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، فَيَقُولُ: رَبُّ، كَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمَيْنَ؟ فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا جَاعَ فَلَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، عَبْدِي، مَرِضَتْ فَلَمْ تَعْدُنِي، فَيَقُولُ: رَبُّ، كَيْفَ أَعُوذُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمَيْنَ؟ فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ». وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَمْرُضْ وَلَمْ يَعْجِزْ، فَلَمْ يَقِنْ فِي الْحَدِيثِ لَفْظٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ^[١].

[١] لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَعَالَ نَفْسَهُ فَسَرَ الَّذِي قَالَ (جُعْتُ) وَالَّذِي قَالَ (مَرِضْتُ) فَسَرَ الْمُرَادُ، وَأَمَّا الْمُرَادُ بِجُوعِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَعَالَ جَوْعَهُ هَذَا الْعَبْدُ الَّذِي مِنْ أُولَيَاءِ اللَّهِ، وَأَنَّ الْمُرَادُ أَيْضًا فِي مَرِضِهِ مَرِضُ هَذَا الْعَبْدِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ مِنْ أُولَيَائِهِ، وَهُنَا فَسَرَ اللَّهُ الْمُرَادَ بِهِ بِنَفْسِهِ فَلَا نَحْتَاجُ نَحْنُ أَنْ نُفَسِّرَ أَوْ أَنْ نَقُولَ إِنَّ الْمُرَادَ بِجُوعِ اللَّهِ أَنَّ اللَّهَ جَاعَ، وَأَنَّ

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «قُلُوبُ الْعِبَادِ يَبْيَنُ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»^(١).

المراد بـ(مرضت) أن الله مَرِضَ، كلا لَيْسَ هذا هو المُراد بـ(نص الحديث)، وحيثَنِدَ لا يحتاج إلى أن نؤوله بأنفُسنا ما دام أن المُتكلّم - وهو أعلم بكلامه من غيره - هو الذي فَسَرَه، فحيثَنِدَ لا يحتاج إلى أن يكون ظاهرُه غير مراد؛ لأنَّ الظَّاهِرَ هذا لَيْسَ المقصود.

[١] قَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: «قُلُوبُ الْعِبَادِ يَبْيَنُ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ».

كَلِمَةُ أَصْبَعٍ فِيهَا عَشْرُ لِغَاتٍ تُشَرِّكُ مَعَ كَلِمَةِ أَنْمَلَةٍ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ هُوَ:

وَهُنَّرَ أَنْمَلَةٌ ثَلَاثٌ وَثَالِثَةٌ التَّسْعُ فِي أَصْبَعٍ وَآخِتِمٍ بِأَصْبَعٍ^(١)

معنَى (ثلَاث) أي: يجوز فيه ثلَاثُ حركات (أنملة، وأنملة، وإنملة).

(وَثَالِثَةٌ) ثالثُ أنملة؛ أي: الباقين (أنملة وأنملة وأنملة).

فإِذَا ضَرَبْتِ الْثَّلَاثَةِ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثَةِ فِي الثَّالِثِ يَكُونُ النَّاتِجُ تِسْعَةً.

فَهَذِهِ الْحَالَاتُ التَّسْعُ فِي أَصْبَعٍ، وَزَدَ عَلَيْهَا بِأَصْبَعٍ، فَتَكُونُ عَشْرَ لِغَاتٍ؛ يعني: كُلُّ الْحَرَكَاتِ الْثَّلَاثَ جَائِزَةٌ فِي الْهِمْزَةِ وَالْبَاءِ.

هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَعْنَى «قُلُوبُ الْعِبَادِ يَبْيَنُ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» نَفْسُ الْقُلُوبِ، وَهَذَا باطِلٌ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْقَلْبُ بَيْنَ إِصْبَاعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ؛ إِذْنَ فَالْمُرَادُ بِهِ مَعْنَى خَلَافُ هَذَا الظَّاهِرِ، فَيُجِبُ أَنْ يُؤَوَّلَ وَيُقَالُ: كَنَاءَةٌ عَنْ تَصْرِيفِ الْخُلُقِ، وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْقُلُوبَ نَفْسُهَا بَيْنَ إِصْبَاعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ.

(١) انظر: تاج العروس (٤١/٣١).

فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع ولا مماس لها ولا أنها في جوفه^[١]، ولا في قول القائل: هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه^[٢].

ولذا قيل: السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتضي أن يكون مماسا للسماء والأرض، ونظائر هذا كثيرة^[٣]،

[١] قوله: «فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع ولا مماس لها ولا أنها في جوفه». هل في الحديث أنه يقول: بين إصبعين من أصابع الرحمن متصلة بها أو مماس لها؟ لم يقل ذلك ولا أنها في جوفه، لم يقل الرسول عليهما السلام إن قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن في جوف الرحمن.

[٢] قوله: «ولا في قول القائل: هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه»: فأنا أقول: هذا الكتاب بين يدي، هل يقتضي أن يدي قد مسنته؟ لا يلزم أن تكون يدي قد مسنته، ربما أقول: كل الطلبة أمامي بين يدي ومع ذلك فهذا لا يلزم أن يكون مماسا لهم، بمعنى أن يدي قد مستهم.

[٣] قوله: «ولذا قيل: السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتضي أن يكون مماسا للسماء والأرض ونظائر هذا كثيرة»، يعني: إذا قال الإنسان هذا الكلام، وهذا اللفظ موجود في القرآن «والسحاب المسخر بين السماء والأرض» [البقرة: ١٦٤]، إذا قيل: السحاب المسخر بين السماء والأرض، هل يلزم أن يكون السماء والأرض قد مسستا هذا السحاب؟ أبداً، هي ما مسنته، وإنما هو بينها، لكن هي بعيدة عنهما.

إذن تبين أن كلمة «بين» لا تقتضي المماسة، فإن قوله: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن» لا يقتضي أن تكون هذه القلوب مماسة للأصابع، وما يشتبه هذا

وَمَا يُشِيهُ هَذَا القَوْلُ أَنْ يُجْعَلَ الْفَظُّ نَظِيرًا لِمَا لَيْسَ مِثْلُهُ، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ: «مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي؟» [ص: ٧٥]؟ فَقِيلَ: هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: «أَرَأَنَّ يَرَوْا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلْتُ أَيْدِينَا أَنْعَكِمَا» [بِسْ: ٧١]؟^[١]

القول إذا كان لا يقتضي أن تكون هذه القلوب مماسة للأصابع، فيجب أن يبقى الحديث على ظاهره، ويقال: إن البَيْنَيَّةَ التي تكون القلوب فيها بين أصابع الرحمن هي بَيْنَيَّةَ حَقِيقَيَّةٍ، لا يلزم منها المماسة، بل أقول أيضًا: ولا يلزم أن تكون هذه البَيْنَيَّةَ مُشَابِهَةً لَبَيْنَيَّةَ الْمَخْلُوقِ، بل إنَّها ليست مُشَابِهَةً بالتأكيد.

[١] قوله: «وَمَا يُشِيهُ هَذَا القَوْلُ أَنْ يُجْعَلَ الْفَظُّ نَظِيرًا لِمَا لَيْسَ مِثْلُهُ». ما يُشِيهُ هذا القول -يعني القول بأنَّ ظاهِرَ النَّصِ باطِلٌ فيجب أن يُحْرَفَ- «كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي أَسْتَكْبَرْتَ؟»، والخطاب في الآية للشَّيْطَانِ، والمُرَادُ بـ(ما) هُنَا (من) في قوله: «خَلَقْتُ بِيَدِي» (آدم).

﴿تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ أي: لآدَمَ الَّذِي خَلَقْتُهُ بِيَدِي.

وإذا قالَ قائلٌ: لماذا قالَ: «لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي» ولم يُقلُّ: (من خلقت) مع أنَّ آدم عَاقِلٌ وَمَعْرُوفٌ أنَّ (من) للعَاقِلِ و(ما) لغير العَاقِلِ؟

فابلُوَّاب: ربَّما تأتي (من) لغير العَاقِلِ وَمَا للعَاقِلِ ﴿فَانْكِحُوهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، وكذلِكَ قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعَ﴾ [النور: ٤٥].

لكن هذا خُروجٌ عن الأصلِ، ولا يمكنُ أن تخرجَ عن الأصلِ إِلَّا لفائدةِ، هذا معروفٌ في القرآنِ، تكون (من) للعَاقِلِ إذا قَصَدَ مَجْرَدَ الشَّخْصِ، لا إذا قَصَدَتِ